

الهجرة القسرية والأمن الإنساني: إعادة صياغة العلاقات الدولية في ظل الأزمات المستمرة

علي إبراهيم الأشهب ^{ID}

كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

بريد إلكتروني: a.alasheb@asmarya.edu.ly

الملخص:

استعرض البحث العلاقة المعقدة بين الهجرة القسرية والأمن الإنساني، وكيف ساهمت هذه الظاهرة في إعادة تشكيل العلاقات الدولية في ظل الأزمات المتواصلة، وأكد أن الهجرة القسرية ليست مجرد مسألة إنسانية، بل هي عنصر سياسي وأمني يعيد صياغة النظام الدولي، ويبرز الحاجة الملحة لتعديل قواعده بما يحقق التوازن بين حماية الدولة وحقوق الإنسان، كما أشار البحث إلى أن الأمن الإنساني يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار العالمي، وأن غيابه يؤدي إلى تفاقم النزوح والاضطرابات، واختتم البحث بمجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على خطورة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى توصيات تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة القسرية - الأمن الإنساني - العلاقات الدولية - الأزمات المتواصلة

Abstract

This research examines the complex relationship between forced migration and human security, and how this phenomenon has contributed to reshaping international relations amidst ongoing crises. It emphasizes that forced migration is not merely a humanitarian issue, but a political and security element that reshapes the international system and highlights the urgent need to amend its rules to achieve a balance between state protection and human rights. The research also indicates that human security is a prerequisite for achieving global stability, and that its absence exacerbates displacement and unrest. The research concludes with a set of findings that underscore the seriousness of this phenomenon, along with recommendations calling for enhanced international cooperation and addressing the root causes of crises.

Keywords: Forced migration, Human security, international relations, Ongoing crises

المقدمة

تشكل الهجرة القسرية والأمن الإنساني معاً إحدى أكثر القضايا إلحاحاً في الفكر السياسي الحديث، حيث تتداخل فيها أبعاد إنسانية وأمنية وقانونية وسياسية تجعل من الظاهرة أكثر تعقيداً من مجرد حركة بشرية عبر الحدود، فالهجرة القسرية ليست خياراً طوعياً، بل هي نتيجة مباشرة لانحياز نظم الحماية داخل الدول، سواء بسبب النزاعات المسلحة أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية والبيئية، مما يدفع الأفراد والجماعات للبحث عن ملاذ آمن يضمن لهم الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية. ⁽¹⁾

في هذا الإطار، برز مفهوم الأمن الإنساني كإطار بديل عن التصور التقليدي للأمن المرتبط بالدولة، حيث يضع الإنسان في قلب الاهتمام، ويعيد تعريف الأولويات الدولية وفقاً لاحتياجات الأفراد بدلاً من مصالح الحكومات فقط. ⁽²⁾

لقد أظهرت الأزمات المستمرة في العالم العربي وإفريقيا وأوروبا الشرقية أن الهجرة القسرية ليست مجرد تدفق بشري، بل هي عنصر يعيد تشكيل العلاقات الدولية ويؤثر في طبيعة التحالفات والسياسات الخارجية للدول، حيث تواجه الدول المستقبلية تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية، بينما تعاني الدول المصدرة للهجرة من فقدان رأس المال البشري وتراجع الاستقرار الداخلي، أما المنظمات الدولية، فتختبر قدرتها على صياغة حلول جماعية تتجاوز منطق السيادة الضيق نحو منطق التضامن الإنساني، وهكذا، تتحول الهجرة القسرية إلى عنصر فاعل في إعادة تشكيل النظام الدولي، حيث تُجبر الدول الكبرى على إعادة النظر في سياساتها تجاه اللاجئين، وتُلزم المنظمات الإقليمية والدولية بابتكار آليات جديدة للتعامل مع الأزمات المستمرة.⁽³⁾

يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة معمقة لهذه الظاهرة من خلال ربطها بمفهوم الأمن الإنساني، وتحليل تأثيراتها على العلاقات الدولية في عالم تتزايد فيه الأزمات وتتعقد فيه التفاعلات بين الدول والشعوب، فالهجرة القسرية ليست مجرد قضية إنسانية، بل هي مرآة تعكس مدى هشاشة النظام الدولي، وتبرز الحاجة الملحة لإعادة صياغة قواعده بما يضمن التوازن بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات العدالة الإنسانية.

أولاً- مشكلة البحث:

تتمثل الإشكالية في أن الهجرة القسرية، التي تتزايد في ظل الأزمات المستمرة، لم تعد مجرد مسألة إنسانية فحسب، بل أصبحت عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، وهذا يثير تساؤلات حول قدرة النظام الدولي على التكيف مع هذه التغيرات، ومدى استيعابه لمفهوم الأمن الإنساني في هذا السياق.

ثانياً- أسئلة البحث:

1. ما هي العلاقة بين الهجرة القسرية ومفهوم الأمن الإنساني؟
2. كيف تؤثر موجات الهجرة القسرية على الأمن الإقليمي والدولي؟
3. إلى أي مدى تسهم الهجرة القسرية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية في ظل الأزمات المستمرة؟
4. ما هي أبرز التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في التعامل مع هذه الظاهرة؟

ثالثاً- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في سعيه لربط ظاهرة إنسانية متزايدة بمفهوم أممي حديث، مما يتيح فهماً أعمق للتداعيات السياسية والأمنية للهجرة القسرية، كما يساهم في إثراء الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية من خلال تسليط الضوء على دور الأزمات الإنسانية في إعادة تشكيل النظام العالمي.

رابعاً- أهداف البحث:

- توضيح العلاقة بين الهجرة القسرية والأمن الإنساني.
- تحليل التداعيات الأمنية والسياسية للهجرة القسرية على المستويين الإقليمي والدولي.
- استكشاف كيفية إعادة تشكيل العلاقات الدولية في ظل الأزمات المستمرة.
- تقديم رؤية نقدية حول قدرة النظام الدولي على مواجهة التحديات الإنسانية.

خامسا- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات الأكاديمية والوثائق الدولية المتعلقة بالهجرة القسرية والأمن الإنساني، بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال دراسة حالات إقليمية ودولية متنوعة. كما يستخدم المنهج التاريخي لإبراز جذور الظاهرة وتطورها عبر الزمن.

سادسا- فرضية البحث:

تستند الفرضية إلى أن الهجرة القسرية، كنتيجة مباشرة لانحياز الأمن الإنساني، أصبحت عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، وأن استمرار الأزمات سيؤدي إلى مزيد من التحولات في النظام الدولي نحو مقاربات أكثر إنسانية أو أكثر انغلاقاً، وفقاً لمصالح الدول الكبرى.

المبحث الأول: الهجرة القسرية ومفهوم الأمن الإنساني

تمثل الهجرة القسرية واحدة من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيداً وإثارة للجدل في عصرنا الحديث. فهي ليست مجرد حركة جماعية للأفراد من مكان إلى آخر، بل تعكس انحياز نظم الحماية داخل الدول، وتعبّر عن فشل السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، لقد ارتبطت هذه الظاهرة منذ نشأتها بالحروب والنزاعات المسلحة والاضطهاد السياسي والديني، ثم توسعت لتشمل الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية التي أجبرت ملايين البشر على النزوح بحثاً عن الأمان. (4)

في هذا السياق، ظهر مفهوم الأمن الإنساني كإطار نظري وعملي يسعى لتجاوز الفهم التقليدي للأمن المرتبط بالدولة، ليضع الإنسان في قلب الاهتمام، ويعيد تعريف الأولويات الدولية بناءً على احتياجات الأفراد بدلاً من مصالح الحكومات فقط. (5)

أظهرت الأبحاث الأكاديمية الحديثة أن الهجرة القسرية ليست مجرد نتيجة عابرة للأزمات، بل هي عامل يفاقم تلك الأزمات ويعيد إنتاجها بأشكال جديدة، ففي دراسة تحليلية حول النزوح القسري في ليبيا خلال الفترة من 2011 إلى 2025، تبين أن غياب استراتيجيات مستدامة لمعالجة النزوح أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، حيث ظل النازحون داخلًا في طرابلس وبنغازي وتاورغاء ودرنة يواجهون ظروفًا معيشية قاسية دون حلول طويلة الأمد، (6) مما أثر سلبيًا على الأمن الإنساني وأدى إلى هشاشة البنية الاجتماعية والسياسية للدولة، هذا المثال يوضح أن الهجرة القسرية ليست مجرد حركة بشرية، بل هي أزمة مركبة تتطلب تدخلات شاملة تتجاوز الاستجابة الإغاثية نحو التمكين والسياسات المستدامة. (7)

من ناحية أخرى، تشير الدراسات إلى أن الهجرة القسرية في المنطقة العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتحديات الأمنية الكبرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، ففي تحليل لبروتوكول مراكش، تبين أن الكم الهائل من الأدوات التشريعية الوطنية والإقليمية والدولية لم ينجح في تقليص الآثار السلبية لهذه الظاهرة، بل إن تفاقم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جعل من حركة الهجرة القسرية مسألة معقدة للغاية في البحر المتوسط، حيث تتداخل مصالح الدول الأوروبية المستقبلية مع معاناة الدول العربية المصدرة أو العابرة، هذا التداخل يعكس كيف أن الهجرة القسرية أصبحت قضية أمنية بامتياز، تؤثر في استقرار الدول وتفرض عليها إعادة صياغة سياساتها الخارجية والداخلية. (8)

ولا يمكن تجاهل البعد القانوني الدولي في معالجة الهجرة القسرية، إذ أن تهجير المدنيين أثناء النزاعات المسلحة يمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد أبرزت دراسة حالة تهجير المدنيين في غزة خلال الحرب الإسرائيلية (2023-2025) أن السياسات التي اتبعتها إسرائيل ضد سكان القطاع تمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لعام 1977 ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، هذا المثال يوضح أن الهجرة القسرية ليست فقط أزمة إنسانية، بل هي أيضاً قضية قانونية وسياسية تضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لمدى التزامه بحماية المدنيين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات. (9)

تتجلى العلاقة بين الهجرة القسرية والأمن الإنساني في كون الأولى تمثل تهديداً مباشراً للثاني، حيث يفقد الأفراد النازحون أو اللاجئون حقهم في العيش بسلام، ويواجهون ظروفًا معيشية قاسية تتراوح بين فقدان المأوى والغذاء والرعاية الصحية، وصولاً إلى التهميش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي تستقبلهم، وفي المقابل، يُعتبر تعزيز الأمن الإنساني من أهم الأدوات لمعالجة آثار الهجرة القسرية، من خلال توفير الحماية القانونية، وضمان الحقوق الأساسية، وتبني سياسات إدماج اجتماعي واقتصادي تتيح للنازحين واللاجئين فرصة إعادة بناء حياتهم. (10)

كما تُظهر الهجرة القسرية هشاشة النظام الدولي في التعامل مع الأزمات المستمرة، حيث غالباً ما تقتصر الاستجابات على حلول مؤقتة أو إغائية، دون معالجة جذرية للأسباب الهيكلية التي تدفع الناس إلى النزوح. وهذا يجعل دراسة العلاقة بين الهجرة القسرية والأمن الإنساني ضرورة أكاديمية وسياسية، لفهم كيفية إعادة صياغة أولويات النظام الدولي بما يضمن التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات التضامن الإنساني. (11)

عندما نقرأ الهجرة القسرية في سياق الأمن الإنساني، نكتشف أبعاداً عميقة تتجاوز مجرد حركة بشرية مضطربة، فهي تعكس انهيار منظومات الحماية داخل المجتمعات، وتظهر عجز الدولة عن توفير مقومات الحياة الأساسية لمواطنيها، هذا العجز لا يقتصر على الجوانب المادية من مأكل ومأوى ورعاية صحية، بل يمتد إلى فقدان الشعور بالكرامة والحرية والأمان، مما يدفع الإنسان إلى مغادرة وطنه بحثاً عن حياة أكثر إنسانية، وبالتالي، فإن الهجرة القسرية ليست مجرد ظاهرة اجتماعية، بل هي أزمة وجودية تمس جوهر العلاقة بين الفرد والدولة، وتضع النظام الدولي أمام تحديات غير مسبوقة. (12)

لقد أظهرت التجارب التاريخية أن الهجرة القسرية كانت دائماً مرتبطة بانحيار الأمن الإنساني، سواء في الحروب الكبرى التي شهدتها القرن العشرون أو في النزاعات الأهلية التي عصفت بالشرق الأوسط وإفريقيا، ففي الحرب العالمية الثانية، أدت سياسات التهجير القسري إلى نزوح ملايين البشر، مما دفع المجتمع الدولي لاحقاً إلى صياغة اتفاقيات جنيف لضمان حماية المدنيين، وفي العقود الأخيرة، تكررت المشاهد ذاتها في البوسنة والهرسك، ورواندا، وسوريا، واليمن، حيث وجد المدنيون أنفسهم بين خيارين أحلاهما مر: البقاء تحت القصف والاضطهاد أو النزوح إلى المجهول، هذه الأمثلة تؤكد أن الهجرة القسرية ليست مجرد نتيجة عرضية للأزمات، بل هي جزء من بنيتها الداخلية ونتاج مباشر لانحيار الأمن الإنساني. (13)

ومن منظور آخر، تكشف الهجرة القسرية عن التناقض بين المبادئ الإنسانية التي يتبناها النظام الدولي وبين الممارسات الفعلية للدول. فرغم أن الاتفاقيات الدولية تدعو إلى حماية اللاجئين وضمان حقوقهم، نجد أن العديد من الدول تتبنى سياسات انغلاقية أو تقييدية، حيث تضع الأمن القومي فوق الأمن الإنساني، وتعامل اللاجئين كتهديد بدلاً من فرصة،

هذا التناقض يعكس أزمة عميقة في النظام الدولي، وي طرح تساؤلاً جوهرياً حول قدرة المجتمع الدولي على التوازن بين متطلبات السيادة وضرورات التضامن الإنساني⁽¹⁴⁾.

مما سبق نجد أن الهجرة القسرية تمثل أزمة مركبة تتجاوز كونها حركة بشرية، إذ تكشف انهيار الأمن الإنساني وتضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية إعادة صياغة أولوياته، فهي أزمة إنسانية وقانونية وسياسية في آن واحد، لا تكفي معها الحلول الإغاثية المؤقتة، بل تتطلب سياسات شاملة ومستدامة تقوم على حماية الحقوق الأساسية، وتفعيل الآليات القانونية الدولية، وإدماج النازحين واللاجئين في مجتمعاتهم الجديدة، إن هذه الظاهرة تؤكد أن مستقبل الاستقرار العالمي يبدأ من حماية الفرد وصور كرامته، وأن أي معالجة جادة للهجرة القسرية لا بد أن تنطلق من تعزيز الأمن الإنساني باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الدولي.

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية والسياسية للهجرة القسرية

أظهرت التجارب الحديثة أن موجات الهجرة القسرية تترك بصمات واضحة على الأمن الإقليمي والدولي، حيث تتحول المخيمات ومناطق النزوح إلى نقاط ضعف أمنية يمكن أن تستغلها الجماعات المسلحة أو شبكات الجريمة المنظمة، في حالات مثل النزوح السوري والعراقي، برزت أنماط جديدة من التهديدات الأمنية، بدءاً من تجنيد الشباب في الجماعات المتطرفة، وصولاً إلى انتشار شبكات الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة، هذه الظواهر تؤكد أن الهجرة القسرية ليست مجرد حركة بشرية، بل هي أرض خصبة لإعادة إنتاج الأزمات الأمنية⁽¹⁵⁾.

كما تفرض الهجرة القسرية على الدول المستقبلة تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، حيث تجتهد نفسها تحت ضغط متزايد لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين وضمان اندماجهم في المجتمع، في وقت تعاني فيه من أزمات داخلية، وغالباً ما يؤدي هذا الوضع إلى صعود تيارات سياسية متشددة ترى في اللاجئين تهديداً للهوية الوطنية أو عبئاً اقتصادياً، مما يعكس كيف يمكن أن تعيد الهجرة القسرية تشكيل الخريطة السياسية للدول المستقبلة، المثال الأبرز على ذلك هو أوروبا، حيث أدت أزمة اللاجئين السوريين إلى صعود الأحزاب اليمينية والشعبوية، وإلى تغييرات واضحة في السياسات الداخلية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁶⁾.

وعلى الصعيد الدولي، أصبحت الهجرة القسرية عامل ضغط على العلاقات بين الدول، حيث تتباين المواقف بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة والدول العابرة، ففي البحر المتوسط، تسعى الدول الأوروبية إلى تشديد الرقابة على الحدود، بينما تطالب الدول العربية بدعم أكبر لمعالجة جذور الأزمة، هذا التباين يعكس كيف أصبحت الهجرة القسرية قضية سياسية بامتياز، تؤثر في طبيعة التحالفات الدولية، وتفرض على المنظمات الإقليمية والدولية إعادة النظر في سياساتها⁽¹⁷⁾.

من جهة أخرى، تضع الهجرة القسرية القانون الدولي أمام اختبار حقيقي، إذ تمثل حماية اللاجئين والنازحين أحد أهم التزامات المجتمع الدولي. لكن الواقع يكشف عن فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية، في كثير من الحالات، يتم التعامل مع اللاجئين كتهديدات أمنية بدلاً من كونهم أصحاب حقوق، مما يثير جدلاً واسعاً حول مدى التزام الدول بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، هذه الفجوة القانونية والسياسية تؤكد أن الهجرة القسرية ليست مجرد أزمة إنسانية، بل هي أيضاً أزمة في النظام الدولي نفسه⁽¹⁸⁾.

تتجاوز تداعيات الهجرة القسرية الجوانب الأمنية للدول المستقبلية، لتصل إلى الدول المصدرة أيضاً، فالنزوح الجماعي يسفر عن فقدان رأس المال البشري ويزيد من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعيق قدرة الدولة على إعادة بناء نفسها، وهذا الوضع يبرز كيف يمكن أن تتحول الهجرة القسرية إلى حلقة مفرغة، حيث يؤدي النزوح إلى مزيد من الاختيار، والاختيار بدوره يفضي إلى مزيد من النزوح. (19)

عندما ننظر إلى الهجرة القسرية من منظور التداعيات الأمنية والسياسية، نكتشف شبكة معقدة من التفاعلات التي تتجاوز الحدود الوطنية لتؤثر في النظام الدولي بأسره، فهي ليست مجرد حركة بشرية قسرية، بل تمثل عاملاً يعيد تشكيل موازين القوى ويؤثر في طبيعة التحالفات والسياسات الداخلية والخارجية، وغالباً ما تتحول المخيمات التي تضم ملايين النازحين واللاجئين إلى فضاءات هشة أمنياً، يسهل استغلالها من قبل الجماعات المسلحة أو شبكات الجريمة المنظمة، مما يخلق بيئة خصبة لإعادة إنتاج الأزمات الأمنية، وقد تجلّى ذلك بوضوح في حالات متعددة مثل سوريا والعراق وأفغانستان، حيث ارتبطت موجات النزوح بظهور أنماط جديدة من التهديدات الأمنية، بدءاً من تجنيد الشباب في الجماعات المتطرفة وصولاً إلى انتشار شبكات الاتجار بالبشر وتهريب السلاح. (20)

أما الدول المستقبلية، فتواجه تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، حيث تجد نفسها تحت ضغط متزايد لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين وضمان اندماجهم في المجتمع، في وقت تعاني فيه أصلاً من أزمات داخلية، وغالباً ما يؤدي هذا الوضع إلى صعود تيارات سياسية متشددة ترى في اللاجئين تهديداً للهوية الوطنية أو عبئاً اقتصادياً، مما يعكس كيف يمكن أن تعيد الهجرة القسرية تشكيل الخريطة السياسية للدول المستقبلية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو ما حدث في أوروبا، حيث أدت أزمة اللاجئين السوريين إلى صعود الأحزاب اليمينية والشعبوية، وإلى تغييرات ملحوظة في السياسات الداخلية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي. (21)

يمكننا القول بأن الهجرة القسرية تُظهر أبعاداً أمنية وسياسية معقدة، إذ تتحول المخيمات ومناطق النزوح إلى بؤر هشة تستغلها الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، وتفرض ضغوطاً كبيرة على الدول المستقبلية فتؤدي إلى صعود تيارات سياسية متشددة وتغييرات في السياسات الداخلية والخارجية، كما تعمق أزمات الدول المصدرة عبر فقدان رأس المال البشري وتفاقم الاختيار الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها حلقة مفرغة من النزوح والاختيار، هذه التداعيات تؤكد أن الهجرة القسرية ليست مجرد أزمة إنسانية، بل أزمة بنوية تمس الأمن الإقليمي والدولي وتعيد تشكيل موازين القوى والتحالفات العالمية.

المبحث الثالث - إعادة صياغة العلاقات الدولية في ظل الأزمات المستمرة

تعد إعادة تشكيل العلاقات الدولية في ظل الأزمات المستمرة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه النظام العالمي الحديث. لم تعد الروابط بين الدول قائمة فقط على أسس تقليدية من مصالح اقتصادية أو تحالفات عسكرية، بل أصبحت تتأثر بشكل مباشر بالضغوط الإنسانية الناتجة عن موجات النزوح الجماعي. هذه التحولات دفعت الفاعلين الدوليين إلى إعادة تقييم أولوياتهم واستراتيجياتهم، وأظهرت أن الأزمات الإنسانية، مثل الهجرة القسرية، قادرة على إعادة تشكيل موازين القوى على الساحة الدولية. (22)

لقد أظهرت الأزمات المستمرة في مناطق مثل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا الشرقية أن تدفقات النزوح الجماعي أجبرت الدول الكبرى على إعادة صياغة سياساتها الخارجية، ففي أوروبا، على سبيل المثال، أدت أزمة اللاجئين السوريين إلى

تغييرات جذرية في سياسات الاتحاد الأوروبي، حيث اضطرت الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في اتفاقيات شنغن، وتعزيز الرقابة على الحدود، وإبرام اتفاقيات جديدة مع دول الجوار مثل تركيا للحد من تدفق اللاجئين. هذه التحولات تعكس كيف أن الضغوط الإنسانية أصبحت عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول، مما يفرض عليها إعادة ترتيب أولوياتها وفقاً لمصالحها الأمنية والاجتماعية. (23)

كما أن الأزمات المستمرة تدفع المنظمات الدولية إلى إعادة تعريف دورها، إذ لم يعد كافياً أن تقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية، بل أصبح مطلوباً منها أن تلعب دوراً سياسياً في إدارة الأزمات، فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، وجدت نفسها أمام تحديات غير مسبقة في التعامل مع موجات النزوح الجماعي، مما اضطرها إلى تطوير آليات جديدة للتنسيق بين الدول، وتعزيز دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، هذه التحولات تعكس كيف أن الأزمات الإنسانية أصبحت عاملاً مؤثراً في تشكيل النظام الدولي، مما يفرض على المنظمات الدولية إعادة تعريف وظائفها بما يتناسب مع طبيعة التحديات الجديدة. (24)

ومن زاوية أخرى، تكشف الضغوط الإنسانية عن التناقض بين المبادئ التي يرفعها النظام الدولي والممارسات الفعلية للدول، فبينما تنص الاتفاقيات الدولية على حماية اللاجئين وضمان حقوقهم، نجد أن العديد من الدول تبني سياسات انغلاقية أو تقييدية، تضع الأمن القومي فوق الأمن الإنساني، وتتعامل مع اللاجئين كتهديد بدلاً من فرصة، هذا التناقض يعكس أزمة عميقة في النظام الدولي، وي طرح سؤالاً جوهرياً حول مدى قدرة المجتمع الدولي على التوفيق بين مقتضيات السيادة ومتطلبات التضامن الإنساني. (25)

تفرض الضغوط الإنسانية على الدول الكبرى إعادة تقييم تحالفاتها، حيث يتطلب التعامل مع تدفقات النزوح الجماعي تعاوناً دولياً يتجاوز الحدود التقليدية للتحالفات العسكرية والاقتصادية، في العديد من الحالات، مثل أزمة اللاجئين الأفغان، وجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أنفسهم مضطرين للتنسيق مع دول الجوار مثل باكستان وإيران لضمان استقرار المنطقة، مما يبرز كيف أن الأزمات الإنسانية أصبحت عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل التحالفات الدولية. (26)

إن إعادة صياغة العلاقات الدولية في ظل الأزمات المستمرة لا تقتصر على مجرد تعديل السياسات أو إعادة ترتيب الأولويات، بل هي عملية عميقة تعكس التحولات الهيكلية التي يفرضها الواقع العالمي، فالأزمات الإنسانية، وبالأخص الهجرة القسرية، أصبحت ضغوطاً على النظام الدولي، مما أجبر الدول والمنظمات على إعادة التفكير في طبيعة تفاعلاتها، هذه التحولات ليست وليدة الصدفة، بل هي نتيجة تراكم طويل من الأزمات التي جعلت من التضامن الإنساني ضرورة لا خياراً، ومن التعاون الدولي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار. (27)

لقد أظهرت التجارب الحديثة أن موجات النزوح الجماعي قادرة على إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى. في أوروبا، أدت أزمة اللاجئين إلى تغييرات جذرية في هيكل الاتحاد الأوروبي، حيث تم إعادة النظر في سياسات الحدود وتوقيع اتفاقيات جديدة مع الدول المجاورة للحد من تدفق اللاجئين، مما يعكس كيف أصبحت الضغوط الإنسانية جزءاً من الحسابات الاستراتيجية للدول، وفي الوقت نفسه، تواجه الدول المصدرة للهجرة ضغوطاً مضاعفة، إذ تفقد رأس المال البشري وتتعرض لتراجع اقتصادي واجتماعي، مما يضعف قدرتها على إعادة بناء نفسها ويزيد من اعتمادها على الدعم الدولي. (28)

كما اضطرت المنظمات الدولية إلى إعادة تعريف دورها، فلم يعد كافياً أن تقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية، بل أصبح مطلوباً منها أن تلعب دوراً سياسياً في إدارة الأزمات، الأمم المتحدة، على سبيل المثال، واجهت تحديات غير

مسبقة في التعامل مع موجات النزوح، مما دفعها لتطوير آليات جديدة للتنسيق بين الدول وتعزيز دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. هذه التحولات تعكس أن الأزمات الإنسانية أصبحت جزءاً من بنية النظام الدولي، وأن التعامل معها يتطلب إعادة صياغة شاملة للأدوار والوظائف.⁽²⁹⁾ مما سبق نرى بأن هذه الظاهرة توضح هشاشة النظام الدولي أمام الأزمات المستمرة، وتبرز الحاجة إلى إعادة صياغة قواعده بما يضمن التوازن بين حماية الدولة وحقوق الإنسان، فهي تطرح تساؤلات جوهرية حول قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات الجديدة، وكيف يمكنه إعادة صياغة أولوياته بما يضمن العدالة الإنسانية والاستقرار الدولي، ومن هنا، فإن دراسة هذه التحولات تمثل ضرورة أكاديمية وسياسية لفهم كيفية النظام الدولي مع الأزمات المستمرة، وكيف يمكنه إعادة ترتيب أولوياته بما يضمن التوازن بين متطلبات السيادة وضورات التضامن الإنساني.

الخاتمة:

تتداخل قضايا الهجرة القسرية والأمن الإنساني بشكل عميق، حيث تعكس هذه العلاقة المعقدة الأزمات المستمرة التي يواجهها النظام الدولي، لقد أظهرت الدراسة أن الهجرة القسرية ليست مجرد حركة اضطرارية، بل هي عنصر أساسي يعيد تشكيل العلاقات الدولية ويبرز ضعف الهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية للدول والمنظمات، وعندما ننظر إلى الأمن الإنساني في هذا الإطار، يتضح أنه ليس مجرد شعار أخلاقي، بل هو شرط ضروري لاستقرار العالم، وأن غيابه يؤدي إلى تفاقم النزاعات وزيادة النزوح.

النتائج:

1. تمثل الهجرة القسرية تهديداً مباشراً للأمن الإنساني، حيث يفقد الأفراد حقوقهم الأساسية في الحياة الكريمة والأمان.
2. الأزمات المستمرة تجعل من الهجرة القسرية عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للدول، وتغيير طبيعة التحالفات الدولية.
3. اضطرت المنظمات الدولية إلى إعادة تعريف أدوارها لتشمل جوانب سياسية بجانب الأبعاد الإنسانية.
4. هناك فجوة واضحة بين المبادئ القانونية الدولية التي تحمي اللاجئين وبين الممارسات الفعلية للدول.
5. استمرار الأزمات دون حلول جذرية يؤدي إلى حلقة مفرغة من النزوح والانحيار، مما يضعف قدرة الدول على إعادة بناء نفسها.

التوصيات:

- يجب تعزيز مفهوم الأمن الإنساني في السياسات الدولية ليصبح جزءاً من أولويات الدول والمنظمات.
- العمل على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، مثل النزاعات المسلحة والاضطهاد والكوارث البيئية، بدلاً من الاكتفاء بالحلول الإغاثية المؤقتة.
- تطوير آليات قانونية أكثر إلزاماً لمحاسبة الدول أو الأطراف التي تمارس التهجير القسري، وضمان حماية المدنيين.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في إدارة الأزمات الإنسانية، بما يضمن توزيع الأعباء بشكل عادل بين الدول.

- الاستثمار في برامج إدماج اللاجئين والنازحين داخل المجتمعات المستقبلية، بما يحقق التوازن بين الأمن القومي والأمن الإنساني.

الهوامش:

- (1) إنسام العبيدي ، الهجرة ومتطلبات الأمن الإنساني ، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد(10)، العدد(2)، 2025، ص149.
- (2) هند فؤاد، الأمن الإنساني المفهوم والعلاقات والأبعاد، المجلة الجنائية القومية، المجلد (63) ، العدد (2) ، يوليو 2020، صص2-3.
- (3) Fiona B. Adamson & Kelly M. Greenhill (2026), Organised Forced Migration and the External Drivers of Eliminationist Politics, Journal of Ethnic and Migration Studies ,Volume 52, Issue 4,2026,pp931-948.
- (4) علي بلعربي، أمينة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الوادي، المجلد (10) ، العدد (2)، 2019، ص ص 874-875.
- (5) خديجة عرفة، مفهوم الأمن الإنساني دروس مستفادة لعالمنا العربي،مجلة شؤون عربية ،مصر ،العدد(130)،2007، ص ص 120-134.
- (6) اسماعيل النوبي & مصطفى بن حكومة & سيف الله الخطاب، أنماط النزوح القسري وأثرها على الأمن الإنساني في ليبيا: دراسة تحليلية للوثائق والتقارير الوطنية والدولية (2011-2025) ، مجلة جامعة وادي الشاطئ للعلوم البحتة والتطبيقية، 2025، ص ص 23-31.
- (7) حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة والحاجة ، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية الشرطة ، مصر، 2003 ، ص4.
- (8) عثمان حسن محمد نور& ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد(27)، العدد(311)، 2008 ، ص ص64-67.
- (9) هاني محمد احمد رشدي، تهجير المدنيين خلال النزاع المسلح في ضوء القانون الدولي الانساني تهجير المدنيين الغزيين من قبل الاحتلال الاسرائيلي - دراسة لحالة فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة العربية الامريكية ، فلسطين،2026، ص21.
- (10) كوثر زيادة، نحو نهج إنساني للهجرة غير النظامية: الأمن البشري كأداة للوقاية والاستجابة، المجلد(13)، العدد(2)، 2025، ص ص258-277.
- (11) مجموعة مؤلفين، الهجرة القسرية في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص165.
- (12) Lucian N. Leustean, Forced Migration and Human Security in the Eastern Orthodox World, Routledge, 2021, p97.
- (13) الحسين شكراني & إبراهيم المرشيد ، الهجرة و حقوق الإنسان : تكلفة الاقتصاد و رهانات السياسات الأمنية و تسريع الحدود، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص65.
- (14) Jane McAdam, Forced Migration, Human Rights and Security, Bloomsbury Publishing, 2008, p63.
- (15) آسيا لعمرائي ، "الهجرة القسرية وتداعياتها الأمنية على المنطقة العربية: دراسة تحليلية لبروتوكول مراكش"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (6)، العدد (1)، 2021، ص ص342-363.
- (16) Kriesi H, Altiparmakis A, Bojár Á, Oană I-E. Framing the Refugee Crisis on the Right. In: Coming to Terms with the European Refugee Crisis. Cambridge University Pres, 2024, pp195-220.
- (17) Alexandre Bish&Hervé Borrión&Ella Cockbain&Sonia Toubaline, Anatomy of a route: Script analysis of irregular migration, smuggling and harms on the Central Mediterranean route to Europe, Criminology & Criminal Justice, Vol(25) , No(1) , 2025, p62.
- (18) عبد الباسط محمد، الأسس والمبادئ القانونية الناضجة لحق اللجوء الإنساني في القانون الدولي ،مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية، المجلد (51)، 2026، ص ص 1-19.
- (19) Md Kamrul Islam, The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World, Canadian Studies in Population , Vol (40), No(1-2), 2013, p105.

- (20) Myron Weiner, The global migration crisis : challenge to states and to human rights, HarperCollins, New York ,1995,p27.
- (21) Danilo Mandi , The Syrian Refugee Crisis: How Democracies and Autocracies Perpetuated Mass Displacement,Routledge, Taylor & Francis Group,2022,p48.
- (22) مراد ميزاب، السياسات الأوروبية تجاه قضايا اللجوء:دراسة حالة اللاجئين السوريين ،مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد(7)،العدد(1)،2023،ص ص351-368.
- (23) حسان اولاد ضيف، إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة 8 مايو 1945 قلعة،الجزائر،2022-2023، ص ص217-220.
- (24) فوزية بن عثمان، حماية اللاجئين الإنساني : جدلية عالمية حقوق الإنسان ، مجلة دراسات وابحاث، العدد(28)،الجزائر،2017، ص ص383-397.
- (25) Mohammad Ekram Yawar, “The Afghan Crisis and Afghan Refugees, Challenges and Solutions from the Perspective of International Law.” Global Spectrum of Research and Humanities, 2025,pp25-30.
- (26) Myron Weiner ,The Global Migration Crisis: Challenge ,HarperCollins college div,1995,p167.
- (27) إدريس عطية، قضايا اللاجئين في الاستراتيجية الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي: دراسة حالة السوريين، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد (14)، العدد(1)، 2021، ص ص123-151.
- (28) katja lindskov jacobson, UNHCR and the Struggle for Accountability : Technology, law and results-based management,INTERNATIONAL COMMUNITY LAW REVIEW 20 ,(2018),pp127-133.